

Distr.
GENERAL

S/1998/439
28 May 1998

ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٨ أيار / مايو ١٩٩٨ موجهة من الممثل
الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام

بناءً على توجيهات من حكومتي أود أن أرفق لكم رسالة السيد طارق عزيز نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية وكالة المؤرخة في ٢٨ أيار / مايو ١٩٩٨ بشأن تصريحات وكيل وزارة الخارجية الأمريكية توماس بيكرننغ في ٢١ أيار / مايو ١٩٩٨ والتي توضح أبعاد السياسة الأمريكية المعادية للعراق والمتناقضة مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

سأغدو ممتنًا لو عملتم على تأمين توزيع رسالتي هذه ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نزار حمدون

السفير

الممثل الدائم

مرفق

رسالة مؤرخة ٢٨ أيار / مايو ١٩٩٨ موجهة من
وزير خارجية العراق إلى الأمين العام

أدلى وكيل وزارة الخارجية الأمريكية توماس بيكرنغ في ٢١ أيار / مايو ١٩٩٨ ببيان في الاجتماع المشترك للجنة العلاقات الخارجية ولجنة الموارد الطبيعية في مجلس الشيوخ الأمريكي تناول فيه سياسة الولايات المتحدة تجاه بلادي.

هذه السياسة وبالعبارات الصريحة التي استخدمها السيد بيكرنغ هدفها إبقاء الحصار على العراق وتبناً لذلك فإن الولايات المتحدة لا تخفي عزمهما على فرض سياسات عدائية لا تمت بصلة إلى قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي وأنها وضعت لبرنامج النفط مقابل الغذاء أهدافاً تتعارض مع الطابع المؤقت لهذا البرنامج وأهدافه الإنسانية سعياً للمساس بسيادة العراق والتدخل بشؤونه الداخلية.

إن هذه السياسة الأمريكية المعلنة والموافق الناشئة عنها تتناقض على نحو صريح مع مبادئ الميثاق ومقاصده وتمثل خرقاً للتعهد الوارد في المادة ٢٥ من الميثاق والتي تنص على تعهد أعضاء الأمم المتحدة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن وفقاً للميثاق.

ونسترجي الانتباه إلى أن بيان السيد بيكرنغ أشار صراحة إلى أن الدافع الرئيسي في هذه السياسة الأمريكية هي المصالح القومية للولايات المتحدة دون الأخذ بالاعتبار أنها لا تنسجم مع التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن هذه السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة العضو الدائم في مجلس الأمن إزاء العراق تستوجب الشجب من عموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومن مجلس الأمن خاصة لأنها تفرض تقليماً غير منصف لإيقاع العراق للتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن وتصر على أن تحول دون اتخاذ المجلس قراراً برفع الحصار عن العراق وفقاً للفرقة ٦٨٧ من القرار ٢٢ مما يعرض للخطر مصداقية مجلس الأمن والأمم المتحدة.

إننا نأمل من سيادتكم إيلاء هذا الموضوع ما يستحقه من اهتمام وجلب الانتباه إلى خطورته وفقاً لمسؤولياتكم بموجب الميثاق وتوزيع هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) طارق عزيز

نائب رئيس مجلس الوزراء

وزير الخارجية وكالة
